من المهم، هنا، ان نسجل ان عباس محمود العقـاد كان من اوائـل المفكرين المصريين الذين عالجوا موقف الانسان المصري من الدين معالجة عقلانية وعلمية. ففي رأي العقاد، ان الذهن المصري ذهن عملي واقعي، وان الأرض والنيل والفيضان والغلة (أي المحصول) كلها بالنسبة للذهن المصري وقائع محسوسة مطّردة في قياس العقل لا تتصل بعالم الغيب الا اتصالاً بسيطاً لا يحوج المرء الى خيال جامح، وانما يحوجه فقط الى التدين والايمان. وهنا، كما يرى العقاد، كان السر في ان الانسان المصري الأول خلق عالمه السماوي على نمط عالمه الأرضي، يأكل فيه الانسان ويشرب، ويستعد له بالطعام وبمتاع هذا العالم الأرضيّ وآنيته، ويعمل على ان يحفظ جسده من العطب، لأنه الجسد الذي سيعيش به بعد البعث. كما يرى العقاد ان هذا هو سبب هدوء العقيدة الدينية عند المصري، وخلوها من التعصب، وخلو تاريخ مصر الديني من المذابح الطائفية[١٩].

الثورة الفلاحية الأولى

سنحاول، هنا، الاطلالة على تاريخ مصر الاجتماعي في الحقبة الأولى منه والتي اصطلح على تسميتها بالحقبة الفرعونية، ونسميها نحن مرحلة الثورات الفلاحية الاولى. وبطبيعة الحال، فإننا لا نزعم اننا سنلمّ بتاريخ تلك الفترة بكل تفاصيله، ولكننا اذا نظرنا الى تلك الحقبة من خلال حركة المجتمع، وليس من خلال حركة ملوك الأسر المختلفة، سنستطيع ان نضع ايدينا على المحاور الرئيسية لتاريخ تلك الحقبة. كذلك فإننا، هنا، كما، في فصول قادمة من هذا البحث، سنحاول اجراء اختبار تطبيقي لما سبق ان اشرنا اليه من وجود علاقة وثيقة بين موقف الانسان المصري من الدين وبين مصالحه الاجتماعية ــ الاقتصادية، باعتبار هذه العلاقة احدى السمات الأساسية لعملية تشكل البنية القومية في مصر.

حوالي عام ٢٢٨٠ ق.م.، في عهد بيبي الثامن آخر ملوك الأسرة السادسة، شهدت مصر ثورة فلاحية شاملة هي الثورة الأولى التي امكن تسجيلها تاريخياً. وبينما كان سخط الفلاحين، في هذه الثورة، موجهاً ضد المظالم التي توقعها بهم الدولة المركزية واجهزتها، فإن امراء الأقاليم الذين لعبوا دوراً هاماً في تلك الثورة كانوا يستهدفون تقوية سلطتهم على حساب السلطة المركزية، وبعضهم كان يحاول ان ينفصل عنها.

وكان من نتائج هذه الثورة ان العلاقة الفردية الخاصة بين الفلاح وقوى ما وراء الطبيعة حققت بعض المكاسب في اتجاه الاستقلال عن المؤسسة الدينية الرسمية. فصار من حق الفلاحين ان يبقوا المقابر لموتاهم، وان يشاركوا في المواكب الدينية، وصار للفرد العادي حق استخدام الرموز الدينية التي كان يستخدمها الملك وكانت، حتى ذلك الوقت حكراً له، كما صار من حقه ممارسة الطقوس الدينية دون وصاية من الملك وبالتالي من كهنته.

هذا النزوع للاستقلال، في العلاقة الدينية بقوى ما فوق الطبيعة، عن المؤسسة الدينية الرسمية التي كانت ترفع الملوك الى مستوى الآلهة، كان مقرونـاً بموقف من المؤسسة السياسية ــ الادارية القائمة، في ذلك الوقت، والتي كان الملك أيضاً على قمتها.